

اللغة العربية في الجمهورية العربية السورية

واقعاً وطموحاً

نحاول فيما يلي أن نتعرف وضع اللغة العربية في الجمهورية العربية السورية قبل الاستقلال وبعده، ثم نقف وقفة مستأنية على خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية التي وضعتها لجنة التمكين للغة العربية بناء على القرار الجمهوري رقم 4 لعام 2007.

أولاً - اللغة العربية في سورية قبل الاستقلال

كانت السلطات العثمانية إبان احتلالها لبلاد الشام قد انتهجت سياسة الإقصاء والاستبعاد للغة العربية، وفرض اللغة التركية مكانها. وبلغت هذه السياسة ذروتها على أيدي جماعة الاتحاد والترقي الذين راحوا يعززون هذه السياسة، حتى إن اللغة العربية نفسها كانت تدرّس بالتركية، وكان النحو العربي يدرّس بها وكتبه وكتبه الصرف تؤلف بالتركية أيضاً. ولا يخفى على أيّ منا أن الغرض من هذه السياسة إنما هو إبعاد العرب عن لغتهم، والحؤول بينهم وبين قراءة ما خلفه لهم الآباء والأجداد مصوغاً بالعربية حتى لا يكون عامل اعتزاز لهم، ومن ثمّ تفقد الأجيال الجديدة هويتها عندما تتخلى عن لغتها رمز انتمائها القومي، وعنوان شخصيتها العربية.

وكان ثمة تصريح علني لسياسة التتريك على صفحات الجرائد، فها هو ذا أحمد شريف محرر جريدة «طنين» التركية يقول فيها: «ما يزال العرب يلهجون بلغتهم، فمن واجبات الحكومة في هذه الحال أن تنسيهم لغتهم، وتجبرهم على تعلم لغة الأمة التي تحكمهم، فإذا أهملت الحكومة هذا الواجب كانت كمن تسعى إلى حتفها بظلفها، لأن العرب إن لم ينسوا لغتهم وتاريخهم وعاداتهم فإنهم سيعملون آجلاً أو عاجلاً على استرجاع مجدهم الضائع، وتشبيد دولة عربية جديدة على أنقاض دولة الأتراك»⁽¹⁾.

ولقد أدت هذه السياسة الرعناء إلى الاحتجاج والشكوى مما آلت إليه الأمور، فرفع الشاعر سليمان التاجي الفاروقي رسالة إلى السلطان العثماني محمد رشاد يوضح له فيها

¹ ناصر الدين الأسد، مستقبل اللغة العربية في عالم متغير، بحوث مجمع اللغة العربية في القاهرة في عيده الماسي 2007 ص7.

الإجراءات التي تتبعها السلطات لإقصاء العربية، وحظر تعليمها في المدارس، ومما جاء في هذه الرسالة:

هذي المدارس محظور تعلمها فيها فمّن أين نبغي كيف تكتسب؟

بضع وعشرون مليوناً لهم لغة تموت ما بينهم يا شدّاً ما غلبوا!

وبعد أن تحررت سورية من الاحتلال العثماني، وارتفع العلم العربي في سمائها، عادت للغة العربية مكانتها، وبدأ التدريس باللغة العربية في المعهد الطبي العربي عام 1919. وفي هذا العام نفسه أنشئ المجمع العلمي العربي «مجمع اللغة العربية حالياً»، وعني بالمحافظة على اللغة العربية وتعريب الدواوين والمعاملات والمراسلات التي كانت تسود فيها التركية، كما أنشئت كلية الحقوق، وبدأ التدريس فيها بالعربية أيضاً، وغدت كليتا الطب والحقوق نواة للجامعة السورية، ثم اتسعت الدوائر، وافتتحت كليات أخرى، واعتمدت العربية في التدريس وفي جميع مناحي الحياة.

بيد أن الفرحة لم تكتمل، فقد وقعت سورية مجدداً تحت الانتداب الفرنسي مدة خمس وعشرين سنة، وحاول الفرنسيون أيضاً إبعاد اللغة العربية وتهميشها، وفرض اللغة الفرنسية مكانها في العملية التعليمية التعليمية، وكان المفتشون الفرنسيون يجولون في المدارس السورية، ويراقبون لغة المعلمين، فمّن كان يستعمل العربية في شرح دروسه يتعرض لأقصى العقوبات، وكانوا يحظرون على التلاميذ التحدث بالعربية في داخل الصفوف وفي باحات المدارس في أثناء اللعب أيضاً.

إلا أن هذه المحاولات كلها باءت بالإخفاق، فقد تسلّح رجالات التعريب بالإرادة القوية والانتماء الأصيل لأمتهم ولغة قرآنها الكريم، فدفّعهم ذلك إلى البحث في المعجمات القديمة عن المصطلحات، وإلى الاستئناس بالمصطلحات التي وضعها أساتذة الطب في القصر العيني في القاهرة حيث كانت العربية لغة التدريس في القصر العيني قرابة سبعين عاماً منذ أيام محمد علي باشا، وقبل الاحتلال الإنجليزي لمصر الذي حوّل لغة تعليم الطب من العربية إلى الإنجليزية. كما استأنس الأساتذة السوريون في كلية الطب بالكتب التي ألفها في أواخر القرن التاسع عشر ثلاثة أساتذة أجانب من أساتذة الكلية الإنجليزية السورية في بيروت حيث كانوا يدرسون الطب بالعربية في هذه الكلية التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأمريكية، وغيرت لغة

التدريس فيها من العربية إلى الإنجليزية أيضاً⁽¹⁾.

ثانياً - اللغة العربية بعد الاستقلال

نص الدستور السوري بعد أن نالت سورية استقلالها على أن اللغة الرسمية للبلاد إنما هي العربية، وجسدت سورية هذا النص واقعاً حياً في مختلف مجالات الحياة انطلاقاً من إيمانها بأن ارتباط المرء بلغته لا يمكن أن يعدله ارتباطه بأي لغة أخرى، ذلك لأن اللغة العربية هي اللغة القومية، وهي التي وحدت بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم (ص) آية لنبوته، وتأييداً لدعوته، ودستوراً لأُمته، وماتزال هي الرابطة الموحدة والموحدة، وهي أمانة على شخصية الأمة، ويعد الانقطاع عنها انقطاعاً عن الجذور التاريخية وهروباً من الهوية الوطنية، لأن التكرار للغة الأم يؤدي إلى اجتثاث الشخصية من مسارها التاريخي ومن ثقافة المجتمع، فتغدو دون هوية، ذلك أن لغة شعب ما هي إلا روحه، كما أن روح الشعب هي لغته، وما كانت اللغة لأي مجتمع إلا وطنه الروحي.

ومن هنا حرصت سورية على سيروية اللغة العربية وانتشارها في جميع شؤون الحياة، ولقد تجلّى هذا الحرص في:

1. التعليم باللغة العربية في جميع مراحل التعليم العام والجامعي: لقد أثبتت

البحوث والدراسات أن الناشئ الذي يتعلم بلغته الأم يستوعب المعلومات والحقائق بصورة أفضل مما لو تعلمها بلغة أخرى ذلك لأن ثمة رابطة لا تنفصم بين الفكر واللغة. وما دامت اللغة العربية الرسمية هي المعتمدة دستورياً كان اعتمادها في التعليم بجميع مراحلها يحقق ديمقراطية التعليم لأن ديمقراطية التعليم ما لم يكن التعليم باللغة الأم شعار لا مضمون له، والتعليم باللغة الأم وحدة للشعور والفكر والثقافة والاتجاه. ولقد أثنى السيد «بونور» مدير المعارف العام في المفوضية العليا إبان الانتداب الفرنسي على إصرار أساتذة الجامعة السورية على التدريس باللغة العربية في الجامعة السورية المفتوحة قائلاً: «إن من يدافع عن لغته يدافع عن أصله وعن حقه وعن

¹ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (أبو ظبي) - اللغة العربية والتعليم رواية مستقبلية للتطوير - بحث التجريبية السورية للتعليم باللغة الأم للدكتور محمود السيد - ط 1 2008 ص 379.

كيانه ولحمه ودمه، ولقد تفهم الأساتذة السوريون هذا الأمر جيداً».

2. تأليف الكتب والمراجع العلمية والمعجمات بالعربية: عمل أعضاء الهيئة التدريسية

على تأليف الكتب العلمية أو تعريبها حتى شمل الكتاب العربي مختلف مقررات الجامعة في كل كلياتها، وأقسامها ومقررات المعاهد المتوسطة، إضافة إلى التعليم ما قبل الجامعي، وهذا ما أعطى التجربة السورية طابعها العملي. فليس هناك الآن علم من العلوم التي تدرس في الجامعة إلا وله كتاب عربي بحت، في خاتمه مسارد بالمصطلحات التي استخدمت فيه، وهي مسارد تؤلف في جملتها مادة المعجمات العلمية.

ولم يقتصر الأمر على الكتاب الجامعي، وإنما تعداه إلى المراجع العلمية الكبرى والمعجمات والموسوعات والكتب الحديثة التي تولت أمرها وزارة التعليم العالي في النطاق العلمي، ووزارة الثقافة في نطاق الدراسات الإنسانية.

وعادت إلى العربية مكانتها تأليفاً وترجمة وتديساً ومصطلحاً بفضل جهود رجالات التعريب من أساتذة الجامعات، وجهود مجامع اللغة العربية، وعاد إلى التأليف باللغة العربية كثير مما افتقدته في عصور الانحدار من عمق في المعاني، ووضوح في الأفكار، وسلامة في اللغة، ونصاعة في البيان، وظهرت في اللغة العربية إلى جانب كتب اللغة والأدب، كتب علمية جيدة استطاع مؤلفوها أن يجمعوا بين الغرض العلمي وسلامة اللغة وجودة العرض وحسن الأداء.

وتتم عملية تحديث الكتب بصورة مستمرة، إذ إن نسبة حداثة الكتب المؤلفة قد وصلت إلى 21.31% في العام الدراسي الجامعي 2004 بعد أن كانت 3.76% عام 1980.

ومما ساعد أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات السورية على التأليف والترجمة والتعريب وجود معجمات عامة ومتخصصة كان قد وضعها بعض الناهجين في فروع علمية متعددة شملت المصطلحات الطبية والكهربائية والنفطية والحراجية والفلسفية والجغرافية والنفسية... الخ.

3. تعزيز تعليم اللغة العربية في التعليم الجامعي: لما كان المدرس محور العملية التعليمية

التعلمية، وبقدر جودة إعداده تكون جودة المخرجات، كان حسن اختيار المعيدين أمراً

على درجة كبيرة من الأهمية، إذ يخضع إلى مقابلات واختبارات للوقوف على تمكن المعيد من لغته العربية. وفي الوقت نفسه لا ينقل المدرسون الجدد المتمرنون في جميع الاختصاصات من مرتبة إلى أخرى قبل أن يخضعوا لامتحان في العربية ويثبتوا نجاحهم فيه، كما أن من شروط التعيين في الجامعات والمعاهد المتوسطة وفي جميع الاختصاصات شرط النجاح في امتحان شفاهي وكتابي في اللغة العربية. ولم تكنف الجامعات بهذه الإجراءات لتعزيز الارتقاء باللغة العربية، وإنما جعلت سلامة اللغة العربية شرطاً ينص عليه في تقويم الإنتاج العلمي للترقية في سلم هيئة التدريس، كما أن على كل معيد عائد من الإيفاد أن يعمل على ترجمة أطروحته إلى العربية ولا يمكن تأصيله إلا بعد قيامه بالترجمة.

وإذا كانت الإجراءات السابقة تتعلق بلغة أعضاء الهيئة التدريسية فإن ثمة مرسوماً جمهورياً صدر عام 1983 يتعلق بلغة الطلبة، إذ ينص المرسوم على تدريس اللغة العربية في المرحلة الجامعية الأولى في جميع سنوات الدراسة في الكليات والمعاهد العليا في الجمهورية العربية السورية فيما عدا قسمي اللغة العربية والسنة الأخيرة في كلية الطب البشري. ويدرس هذا المقرر على مدار السنة في النظامين الدراسيين الفصلي والسنوي، وألفت الكتب الخاصة بتعليم اللغة العربية لغير المختصين. وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي يعد النجاح في اللغة العربية شرطاً للحصول على الشهادة الثانوية حتى لو كان الطالب ناجحاً في جميع المواد فإنه يعد راسباً إن لم يحز درجة النجاح في اللغة العربية.

4. تعزيز تعليم اللغة الأجنبية إلى جانب العربية: عُنيت سورية بتعليم اللغات الأجنبية إلى جانب عنايتها بتعليم العربية، إذ إن عنايتها بالعربية لم تكن بجائلة دون العناية بتعليم اللغات الأجنبية، فقررت وزارة التربية بدءاً من عام 2001 تدريس لغتين أجنبيتين في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي بعد أن كانت سابقاً تدرس لغة واحدة، على أن يبدأ تدريس اللغة الإنجليزية من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي، وتدرس اللغة الفرنسية من الصف السابع، بحيث يتخرج الطالب في نهاية المرحلة الثانوية وهو يعرف اللغتين الإنجليزية والفرنسية.

ولم يكن الاهتمام باللغة الأجنبية في مراحل التعليم العام فقط، وإنما كان ثمة اهتمام بها في المرحلة الجامعية في الدراسات العليا، بحيث لا يتمكن الطالب من تسجيل رسالته لنيل درجة الماجستير إلا بعد التحاقه بدورات في معهد اللغات الذي أنشأته الجامعة لتعليم اللغات الأجنبية وذلك في ضوء مستوى الدارس وإثبات نجاحه فيها، ولا يتمكن من تسجيل رسالة الدكتوراه إلا بعد نجاحه في امتحان اللغة الأجنبية، وينطبق ذلك على المعيدين الموفدين في بعثات خارجية.

5. إصدار القوانين والبلاغات والقرارات للمحافظة على العربية في البيئة:

لم يقتصر الأمر على العناية باللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، وإنما صدرت القوانين للمحافظة على العربية في البيئة الخارجية أي في خارج نطاق التعليم، فقد صدر المرسوم التشريعي ذو الرقم 139 تاريخ 1952/11/6 يعزز استخدام اللغة العربية في البيئة وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحال العامة والخاصة، كما صدر بتاريخ 1970/5/7 بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء للحد من طغيان الأسماء الأجنبية على المحال العامة والخاصة. وفي عام 1980 صدر كتاب من رئاسة مجلس الوزراء إلى الجهات المعنية يتضمن الموافقة على توصية اللجنة الثقافية حول تعريب أسماء المحلات القائمة في البلاد، كما صدر قرار من وزير السياحة في العام نفسه ينص على أن تختار المكاتب والمنشآت السياحية على اختلاف أرجائها وفئاتها في التصنيف أو التأهيل أسماء عربية فقط، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية، واستثنى القرار المنشآت السياحية الأجنبية ذات المستوى والتصنيف الدوليين والخاضعة لأنظمة الوزارة والمرتبطة معها بموجب العقود المبرمة معها.

ثالثاً- خطة العمل الوطنية لتمكين للغة العربية

جاء في الخطاب الذي ألقاه السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بمناسبة أدائه اليمين لولاية دستورية جديدة في السابع عشر من تموز «يوليو» 2007: «يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث، ودرعاً متينة في مواجهة محاولات

التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا».

وبيين في خطابه أننا أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام، وتبوأنا موقعا رفيعا في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر. ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها لاسيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانا للتمسك بهذا الوجود ذاته.

ويرى أنه عندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، بالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة».

وجاء في كلمة أخرى للسيد رئيس الجمهورية بمناسبة افتتاحية دمشق عاصمة للثقافة العربية بتاريخ الرابع والعشرين من كانون الثاني «يناير» عام 2008: «ولن يستقيم الحديث عن ثقافتنا العربية دون أن تكون لغتنا العربية الأساس المتين لهذا البيت، لذلك علينا أن نعالي من شأنها، فهي لغة القرآن الكريم الذي يتوجه نحوه مئات الملايين، لغة مكتوب بها نصف تاريخ العالم، وتاريخ علمه وأدبه، لغتنا لغة الشعر العظيم والفكر والفلسفة والعلم. ومن الأهمية بمكان أن نتعلم اللغات الحية لتتعرف على منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية، أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين. علينا أن نكون فخورين بها، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صفوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها، ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، فلا هوية دون لغة، ولا وطن من دون هوية».

وأصدر الرئيس القرار الجمهوري ذا الرقم 4 لعام 2007 والذي ينص على تشكيل لجنة كان لي شرف رئاستها تستهدف التمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنية.

ولقد قامت اللجنة المشكلة بوضع خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية وتتابع تنفيذها بالتعاون مع الجهات المعنية، وترفع تقاريرها إلى السيدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

وتشتمل هذه الخطة على أربعة أقسام، تناول أولها المسوغات التي دعت إلى وضعها، وتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل

المواجهة، وركز القسم الرابع والأخير على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة. وانطلقت اللجنة في وضع خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية من رؤيتها أن اللغة مؤسسة اجتماعية إنسانية، وأن على أبناء المجتمع كافة واجب الاضطلاع بأدوارهم تجاه لغتهم الأم اعتزازاً ومحافظه وارتقاء، وفي ضوء ذلك حددت اللجنة الواجبات التي لا بد لكل جهة أن تقوم بها، إذ ما الذي ينبغي لوزارة التربية ووزارة التعليم العالي، والإعلام، والثقافة والأوقاف... الخ أن تقوم به بغية المحافظة على العربية والارتقاء بها، ولم تغفل الخطة الاتحادات والنقابات والجمعيات من القيام بواجباتها أيضاً.

ولعل من الفائدة أن نطلع على الإجراءات التي ينبغي لوزارتي التربية والتعليم العالي القيام بها بغية المحافظة على اللغة والارتقاء بها:

وزارة التربية: وتعمل على تنفيذ ما يأتي:

- أ. إجراء دورات تدريبية لمربيات الأطفال على استخدام العربية المبسطة في رياض الأطفال، والسعي التدريجي لأن تكون الرياض جزءاً من السلم التعليمي وتوفير مستلزمات هذا المسعى من برامج وأنشطة وأدلة وكراسات... الخ.
- ب. إجراء دورات تدريبية للمعلمين كافة لتدريبهم على استخدام أساسيات لغتهم بصورة سليمة وتوظيف دورات التدريب المستمر في جانب منها لهذا المسعى.
- ج. التزام جميع المعلمين وفي مراحل التعليم كافة باستخدام اللغة العربية في العملية التعليمية التعليمية، وألا يخضعوا للترقية في وظائفهم إلا إذا أثبتوا إتقانهم أساسيات لغتهم.
- د. تنويع طرائق التدريس والمرونة في استخدامها بحسب الأجواء بما يفسح المجال فيها لاستشارة المهارات العقلية العليا من فهم وتطبيق وتركيب وتحليل ونقد وتقييم... الخ.
- هـ. تدريب معلمي اللغة على أساليب تعليم اللغة العربية وطرائق تدريسها، والعناية بالتعلم الذاتي والمطالعة الحرة.
- و. تشجيع المتعلمين كافة على استخدام العربية السليمة في مناشطهم اللغوية، والتشدد في عدم قبول إجاباتهم بالعامية.
- ز. تخصيص جوائز للناشئة المتميزين في استخدام لغتهم الأم في مناشطهم اللغوية.
- ح. إعادة النظر في مضمون المناهج ولغتها لتكون لغة للحياة النابضة الزاخرة.

- ط. التركيز على النحو الوظيفي وعلى التعبير الوظيفي في المناهج اللغوية.
- ي. التركيز على القوالب والبُنى اللغوية في عملية تعليم اللغة في المراحل الأولى قبل الدخول في المصطلحات النحوية، وتجنُّب استعمال المصطلحات النحوية في المراحل المبكرة من التعليم.
- ك. الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأشعار والخطب البليغة في مراحل التعليم كافة وخاصة المراحل الأولى، وعلى قدر حفظ النصوص في المراحل الأولى يستقيم اللسان، وينعكس على صحة القلم في التعبير الكتابي وعلى اللسان في التعبير الشفهي.
- ل. ضبط جميع الكتب المؤلفة بالشكل في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وضبط ما يُخشى منه اللبس في المراحل التالية.
- م. التدريب المستمر على الكشف في المعاجم.
- ن. إنتاج كتب الكترونية مبسّطة بالعربية.
- س. تصميم دروس العربية بالحاسوب والشابكة «الإنترنت».
- ع. تطوير أساليب الامتحانات في جميع المراحل التعليمية وعدم الاقتصار في التقويم على الامتحانات الكتابية، مع ضرورة بناء أدوات موضوعية لتقويم الأداء اللغوي، على أن تتضمن في بعض جوانبها الضبط بالشكل.
- ف. إجراء بحوث علمية لمعالجة المشكلات اللغوية في العملية التعليمية التعلمية.
- ص. العناية بالمكتبات المدرسية وتزويدها بدوائر المعارف والمعاجم وأمّهات الكتب والكتب الإلكترونية والسلاسل المتنوعة، على أن تكون اللغة المستخدمة فيها سليمة لغويًا، وعلى أن تكلف أطر متخصصة بالمكتبات العناية بها.
- ق. إغناء البيئة التعليمية التعلمية بمصادر التعلم المختلفة من كتب وصحف ومجلات ووثائق وصور ومجسمات وتسجيلات ورسوم وأشكال وشرائح وخطوط بيانية وحواسيب... الخ.
- ر. تفعيل المناشط اللغوية اللاصفية من صحافة مدرسية ومجلات وإذاعة مدرسية وكتابة إعلانات ولافئات، وإجراء مناظرات ومسابقات لاختيار الأداءات المتميزة وتخصيص جوائز لها.
- ش. تفعيل المسرح المدرسي والإكثار من عرض المسرحيات الناطقة بالعربية الفصيحة المبسّطة وإشراك الناشئة في تمثيل أدوارها.

ت. زيادة الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة وتأمين البرامج اللغوية والوسائل التعليمية الملائمة لهم تحقيقاً لدمجهم في المجتمع بصورة فعّالة.

ث. الإشراف الفعال على المدارس الخاصة والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.

خ. التركيز على وضع مناهج خاصة لتعليم المغتربين وأبنائهم وغير الناطقين باللغة العربية اللغة العربية بغية إكسابهم مهاراتها.

ذ. التركيز على اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزيونية.

ض. التنسيق مع وزارة الإعلام لإنتاج برنامج تلفزيوني مُتقن لتعليم العربية لأبنائها وللمغتربين ولغير الناطقين بها في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة.

وزارة التعليم العالي: وتعنى بتنفيذ ما يلي:

أ. اختيار الطلبة الراغبين في الانتساب إلى الكليات الجامعية كافة على أساس إتقان أساسيات اللغة العربية.

ب. التزام جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدام اللغة العربية في العملية التعليمية التعليمية.

ج. إعادة النظر في مناهج تدريس اللغة العربية في كلية الآداب لتكون وظيفية.

د. إعادة النظر في مناهج تعليم اللغة العربية لغير المختصين في ضوء اختصاص الطالب في كليته استشارة للدفاعية وتأميناً للمنحى الوظيفي.

هـ. إعادة النظر في برامج إعداد معلمي اللغة اختياراً وتأهيلاً وتدريباً.

و. تعميم تدريس اللغة العربية مطلباً جامعياً في كل الكليات الجامعية وفي الجامعات الرسمية والخاصة.

ز. وضع خريطة بحثية بالتنسيق مع وزارة التربية لمشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها بغية معالجة هذه المشكلات بالأساليب العلمية.

ح. الأخذ بالحُسبان أن يكون من بين شروط ترقية أعضاء الهيئة التدريسية إتقانهم أساسيات اللغة.

ط. اعتماد المصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العربية بدمشق في التدريس وفي الترجمة.

ي. تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب

- على البحث والتلخيص والعرض والمناقشة باللغة العربية السليمة في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وسائر الكليات الجامعية.
- ك. التركيز على اللسانيات التطبيقية، في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وتوظيفها في خدمة اللغة العربية الفصيحة.
- ل. إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب تقويم الدارسين وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية في الصفوف الأخيرة من الدراسة الجامعية.
- م. الإكثار من ضروب النشاط اللغوي بالعربية الفصيحة في المناشط اللاصفية في الإذاعة والصحافة الجامعية والمجلات والمسرحيات والمناظرات والمساجلات... الخ.
- ن. تخصيص جوائز للمتفوقين من الطلاب في أدائهم اللغوي وفي جميع المجالات اللغوية.
- س. تطوير قسم الصحافة في جامعة دمشق ليغدو كلية للإعلام بأقسامها المختلفة من صحافة وإذاعة مسموعة ومرئية غايتها إعداد الأطر الإعلامية.
- ع. تفعيل الترجمة الآلية وإعداد الأطر المتخصصة في ميدانها.

ومن الأمور الإيجابية التي تمت نتيجة لمتابعة تنفيذ خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية إحداث لجان للتمكين في الوزارات المعنية «التربية - التعليم العالي - الثقافة - الإعلام - الأوقاف... الخ» وإحداث لجان للتمكين في المحافظات، وتضم كل لجنة في المحافظة المسؤولين عن المديرية المعنية «السياحة، الثقافة، التربية، اتحاد الكتاب، الأوقاف... الخ»، كما أقيمت محاضرات في مجال التوعية اللغوية في المراكز الثقافية والجامعات والنقابات، وعقدت دورات تدريبية للعاملين في بعض الوزارات والمحافظات لتدريبهم على استعمال اللغة العربية السليمة وأصول التراسل، وعقدت ندوات إذاعية ولقاءات إذاعية ومقابلات حول خطة العمل الوطنية، ونشرت زوايا صحفية ومقالات حول التوعية اللغوية، وأسهمت بعض الجمعيات الأهلية والنوادي الاجتماعية في عملية التوعية اللغوية، وتم وضع تسميات عربية مقابل التسميات الأجنبية على واجهات بعض المحال التجارية والخدمية والإعلانات، وشكلت لجان في مراكز المدن لمسح الشوارع والوقوف على التسميات الأجنبية بغية وضع البديل العربي لها، وأصدرت وزارة التربية تعميمات تدعو المدرسين

إلى التزام العربية الفصيحة في أثناء شرح دروسهم، والعناية بالمناسط اللغوية اللاصفية والإكثار من الأناشيد والأغاني المؤداة بالفصيحة، وتزويد المكتبات المدرسية بالكتب وإجراء مسابقات بين الصفوف في المدرسة الواحدة، ومن ثم بين المدارس في المنطقة الواحدة وبينها وبين المحافظات الأخرى، وتخصيص جوائز للفائزين.

كما خصصت وزارة الأوقاف خطبة الجمعة للحديث عن اللغة ودورها في حياة الفرد والأمة وتبيان مزايا اللغة العربية، وأصدرت وزارة التعليم العالي تعميماً ينص على وجوب التزام أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد العربية الفصيحة في أثناء محاضراتهم ومناقشاتهم والحكم على رسائل الماجستير والدكتوراه، وتمت طباعة كتب تناولت مزايا اللغة العربية وسبل مواجهة التحديات التي تتعرض لها، وقامت وزارة الإعلام باستبعاد الكلمات العامية من الإعلانات في الشوارع، وحظرت إعطاء أي موافقة لصاحب إعلان لا يلتزم بالفصيحة.

وأصدرت رئاسة مجلس الوزراء تعميماً على وزارات الدولة والمؤسسات التابعة لها والشركات... الخ يرمي إلى التدقيق اللغوي للكتب الصادرة عنها حرصاً على السلامة اللغوية، وتكليف حاملي الإجازة في اللغة العربية القيام بهذه العملية.

وقامت لجنة التمكين للغة العربية في الوقت نفسه بوضع مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وهو المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربية المنعقد في دمشق بتاريخ 30 مارس 2008 وتمت الموافقة عليه بالقرار ذي الرقم 435.

ويهدف المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم العربية الفصيحة، والاهتمام باللغة العربية على أنها وعاءٌ للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأم في هذه المجالات.

وقد تضمن القرار المشار إليه سابقاً عدة بنود منها:

1. وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها

من خلال برامج قومية ووطنية.

2. وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية ذات الأولوية في التوجه

نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في المجالات التالية:

- أ. تحديث مناهج تعليم اللغة العربية واستخدام تقانة المعلومات والاتصالات، وزيادة عدد مؤسساتها، واعتماد مبدأ التعلم مدى الحياة في ذلك، والعناية بمدربها وأساتذتها.
- ب. تعريب العلوم والتقانات وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات، تعليمياً وتالياً وترجمة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم ير التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها.
- ج. تعزيز استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلان، والارتقاء بهذا الاستخدام، ووضع سياسات وإجراءات تنفيذية لذلك.

3. وضع برامج لتعزيز البحث والتطوير وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية كي تجاري متطلبات التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة، وتنسيق البرامج على المستوى القومي، وتنفيذها في الجامعات ومعاهد البحوث العربية، وإنشاء هيئة تنسيقية عليا من وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات التابعة لها، وتعالج هذه البحوث القضايا اللغوية ذات البعد التقني وخاصة: مسائل المصطلحات والذخيرة اللغوية، والمعاجم وتعليم اللغة، وتقييم استعمال اللغة العربية في تقنية المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في اللغة العربية، والترجمة الآلية، ومسألة اعتماد التشكيل في الكتابة، وتعرف الحرف العربي، ومعالجة الكلام العربي تعرفاً وتوليداً وإدارة المعرفة باللغة العربية... الخ.

4. إصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية وترقية استخدامها، وتطوير استعمالها في الإعلام والإعلان بكل أشكاله، وفي المواقع العربية على الشبكة «الإنترنت» وزيادة المحتوى العربي.

5. وضع برامج للتوعية بأهمية اللغة العربية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة كونها وعاء المعرفة الوحيد للغالبية العظمى من المجتمع العربي.

6. تأكيد استعمال اللغة العربية رسمياً في المحافل الإقليمية والدولية والنشاطات العلمية والثقافية كالمؤتمرات والندوات.